

القول الحق المبين في حرمة الأحزاب والإنتخابات والرد على شبهات المجيزين

هل تغير المنهج السلفي !!!!!!! ؟؟؟

- نصيحة إلى المسلمين المتحمسين للمشاركة في الانتخابات في هذه الفترة
- التنبيه إلى العلة الأساسية التي تمنع المشاركة في الأحزاب والانتخابات
- قاعدة عظيمة الوسائل لها أحكام المقاصد
- قول الدكتور محمد عبد المقصود
- أقوال مشايخ الدعوة السلفية بالأسكندرية
- قول د محمد إسماعيل المقدم
- قول د أحمد فريد
- قول د سعيد عبد العظيم
- تعليق الدكتور محمد عبد المقصود على فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء
- فتوى أخرى للجنة الدائمة للإفتاء بالتحريم
- فتوى للعلامة ابن عثيمين بالتحريم
- فتوى جديدة لعلالي الشيخ الدكتور: صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء
- أقوال الأئمة الأربعة في ذم التقليد
- كلام للعلامة الألباني في التمسك بالحديث وذم التقليد
- الجواب على شبهة دخول الأحزاب من باب المصالح والمفاسد وارتكاب أخف الضررين
- الجواب على شبهة كيف نترك الساحة للعلمانيين والأعداء
- كلام نفيس للإمام ابن حجر في أن الدليل قد يخفى على بعض الأكابر
- كلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية في احتمالية الخطأ على الكبير
- الرد على شبهة استخدام آليات الديمقراطية في تطبيق الشريعة
- وماذا يعني رفضنا للديمقراطية
- السلفية الحزبية والحزبية السياسية الدكتور أحمد النقيب
- السلفية السياسية الواقع والمستقبل الدكتور أحمد النقيب
- السلفية السياسية والتدهرج الفكري الدكتور أحمد النقيب

الطبعة الرابعة

منقحة وبها زيادات

اقرأ بإتصاف

يتضح لك الحق

أولاً : نؤجّه نصيحة إلى المسلمين المتحمسين للمشاركة في الانتخابات في هذه الفترة فنقول وبالله

التوفيق :

أيها المسلمون إذا كنتم تعلمون بأن النظام الديمقراطي نظام شرعي لا يمكن أن تجتمع المشاركة فيه مع تحقيق توحيد الحاكمية فينبغي أن تعلموا أيضاً أن ما عرض لكم من مصلحة وما يرق أمام أعينكم من فوائد المشاركة ما هو إلا فتنة لكم وامتحان من الله عز وجل.. وقد يمتحن الله تعالى عباده بيسر المعصية وقد يمتحنهم بعظم جدواها وظهور منفعتها. وقد ورد من ذلك في القرآن قصتان:

القصة الأولى : قصة أصحاب السبت

قال تعالى : {وَأَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ} [الأعراف : ١٦٣]

قال ابن جرير في تفسيره:

عن ماهان الحنفي أبي صالح في قوله: "تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لا يسبتون لا تأتيهم"، قال: كانوا في المدينة التي على ساحل البحر، وكانت الأيام ستة، الأحد إلى الجمعة. فوضعت اليهود يوم السبت، وسبّوه على أنفسهم، فسبّته الله عليهم، ولم يكن السبت قبل ذلك، فوكّده الله عليهم، وابتلاهم فيه بالحيتان، فجعلت تشرع يوم السبت، فيتقون أن يصيوا منها، حتى قال رجل منهم: والله ما السبت بيوم وكّده الله علينا، ونحن وكّدناه على أنفسنا، فلو تناولت من هذا السمك ! فتناول حوتاً من الحيتان، فسمع بذلك جاره، فخاف العقوبة، فهرب من منزله. فلما مكث ما شاء الله ولم تصبه عقوبة، تناول غيره أيضاً في يوم السبت. فلما لم تصبهم العقوبة، كثر من تناول في يوم السبت، واتخذوا يوم السبت، وليلة السبت عيداً يشربون فيه الخمر، ويلعبون فيه بالمعازف.

القصة الثانية : قصة صيد المحرم

قال تعالى : { يا أيها الذين آمنوا ليلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ، ليعلم الله من يخافه بالغيب ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم } .

قال ابن كثير في تفسيره :

عن ابن عباس قوله: { لَيَلُونَكُمْ اللَّهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ } قال: هو الضعيف من الصيد وصغيره، يبتلي الله به عباده في إحرامهم، حتى لو شاوروا يتناولونه بأيديهم. فنهاهم الله أن يقربوه.

وقال مجاهد: { تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ } يعني: صغار الصيد وفراخه { وَرِمَاحُكُمْ } يعني: كبارها.

وقال مقاتل بن حيان: أنزلت هذه الآية في عمرة الحذبية، فكانت الوحش والطير والصيد يغشاهم في رحالهم، لم يروا مثله قط فيما خلا فنهاهم الله عن قتله وهم محرمون.

{ لَيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ } يعني: أنه تعالى يبتليهم بالصيد يغشاهم في رحالهم، يتمكنون من أخذه بالأيدي والرماح سرّاً وجهراً ليظهر طاعة من يطيع منهم في سره وجهره، كما قال تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ } فتأمل في هاتين القصتين أخي المسلم ترى من خلاهما أن الله تعالى يبتلي عباده ويغريهم بيسر المعصية والقدرة على ما فيها من فائدة ومصلحة مرغوبة. والحقيقة أن الكثير من الناس قد يترأ من المعصية علناً حينما لا تكون أسبابها متوفرة أو حين يكون نيلها ضئيل الجدوى قليل الإغراء

..أما حين تظهر القدرة على المعصية أو يلوح الإغراء الجذاب فتلك هي الفتنة التي قل من يصبر أمامها!!

أيها المسلمون:

لقد كنتم ترددون دائماً أن الديمقراطية شرك وأن المشاركة فيها لا تجوز ، وقولكم بأنها شرك يعني أن المشاركة فيها غير جائزة في كل الأحوال سواء كانت لها فائدة وثمرة أو كانت عديمة الفائدة..

وها قد جاءكم الامتحان من الله عز وجل.. فهل تعرضون عنها رغبة في التمسك بطاعة الله والتزاما بما علمتم من حرمة المشاركة في

هذا النظام الشرعي أم أن بهرج المصلحة وإغراء الحكم أنساكم كل ذلك ؟

ألا فاعلموا رحمكم الله أن ما تسمونه اليوم "فرصة" ما هو إلا فتنة..

وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَعَهَّدَ بِفِتْنَةِ عِبَادِهِ فَقَالَ : { أَلَمْ (١) أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢) } وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ { العنكبوت : ١ - ٣ }

وَأشير إلى أنه ينبغي التنبيه إلى العلة الأساسية التي هي مناصب منع المشاركة في النظام الديمقراطي ألا وهي : "أنه نظام شرعي مناقض للتوحيد يعطي الشعب حق التشريع والتشريع حق خالص لله تعالى فالديمقراطية هي مذهب سياسي محض تقوم على أساس تمكين الشعب من ممارسة السلطة السياسية في الدولة فالكلمة العليا والمرجعية النهائية إنما هي للشعب ولا شيء يعلو فوقه فهي تعني أن يضع الشعب قوانينه بنفسه وأن يحكم نفسه بنفسه ولنفسه ، وهذه الخاصية وهي الإقرار بالسيادة الشعبية تعد أكبر اختلاف حقيقي بينها وبين الإسلام فإن قاعدة الإسلام هي توحيد الله تعالى قال تعالى : { أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ } وقال تعالى { وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدٌ }

والشرك لا يباح لمصلحة ولا يترخص فيه لمنفعة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

قال شيخ الإسلام : أَنَّ الْمَحْرَمَاتِ قِسْمَانِ : لِلَّهِ أَحَدُهُمَا لِلَّهِ مَا يَقْطَعُ بَأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُبَحَّ مِنْهُ شَيْئًا لَا لِضَرُورَةٍ وَلَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ : كَالشَّرْكِ وَالْفَوَاحِشِ وَالْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ . وَالظُّلْمِ الْمَحْضِ وَهِيَ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ } . فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُحَرَّمَةٌ فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ وَيُتَحَرِّمُهَا بَعَثَ اللَّهُ جَمِيعَ الرُّسُلِ وَلَمْ يُبَحَّ مِنْهَا شَيْئًا قَطُّ وَلَا فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَلِهَذَا أُنْزِلَتْ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْمَكِّيَّةِ وَتُفِي التَّحْرِيمِ عَمَّا سِوَاهَا : فَإِنَّمَا حَرَّمَ بَعْدَهَا كَالدِّمِ وَالْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ حَرَّمَهُ فِي حَالٍ ذُونَ حَالٍ وَلَيْسَ تَحْرِيمُهُ مُطْلَقًا . (مجموع الفتاوى ٤/٤٧٠)

ومما يدل على المنع قاعدة التفريق بين الإكراه والضرورة ، فالضرورة أجاز الله فيها فعل المحرم غير المتعدي كأكل الميتة والخنزير وشرب الخمر لدفع غصة ونحوها لكن لم يباح الكفر والشرك من أجل الضرورة ، بل لا يبيح الشرك والكفر إلا الإكراه (إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان) ولم يقل إلا من اضطر ، وهذا الكلام مجمع عليه وهو التفريق بينهما .

فإن قالوا نحن نعرف أن هذا نظام شرعي ولكننا دخلنا لنغيره

فالجواب : كما قال العلماء : الوسائل لها أحكام المقاصد ، فكما أن مقصدكم شرعي فلا بد أيضا بأن تكون الوسيلة شرعية ، أما أن تتخذ الديمقراطية وسيلة لتطبيق شرع الله فهذا لا يجوز .

هذه النقطة هي لب الموضوع فمن أراد الحديث بموضوعية فليتحدث عنها وليبين موقفه منها وكل من تجنب الحديث عنها فلا قيمة لكلامه ، وكما قلت سابقا فإن القائلين بمشروعية الانتخابات اليوم ليس أمامهم إلا خياران :

إما أن ينكروا بأن النظام الديمقراطي نظام شرعي ويدعوا بأنه لا يخالف التوحيد .

وإما أن يدعوا بأن الشرك يباح للمصلحة والمنفعة .

أما أن يقولوا بأن النظام الديمقراطي نظام شرعي ويقولوا بأن الشرك لا يباح لمجرد المصلحة والمنفعة والديمقراطية لا يجوز أن تتخذ وسيلة لتحكيم شرع الله ، ثم يزعمون بعد ذلك مشروعية المشاركة في النظام الديمقراطي فهذا هو التناقض الصارخ !!

وأقول لكم :

ألستم أنتم الذين كنتم تحرمون الانتخابات من قبل وما زالت أقوالكم موجودة إلى الآن :

قال د. محمد عبد المقصود قبل الأحداث :

ولو أن الناس صوتوا في هذا المجلس لصالح تطبيق الشريعة قطبقت لأن المجلس وافق على ذلك ما كان هذا إسلاما أبدا ، لكن ينبغي أن تطبق الشريعة رغم أنف الرافضين لأنها حكم الله عز وجل ، والذين يملكون تطبيقها الآن يملكون إلغائها في المستقبل فإذا طبقت الشريعة لأن الغالبية في المجلس وافقت على تطبيقها والدستور على أن الحكم للغالبية معنى هذا أن يكون الدستور حاكما على شريعة الله عز وجل وهذا كفر مجرد بإجماع المسلمين . (هذا رأي الدكتور محمد عبد المقصود قبل الأحداث)

فما الفرق بين ما قاله آنفا وبين خوضكم الانتخابات الآن والسعي لتحقيق أغلبية لتحكيم شرع الله ؟

ألم تقل أن هذا كفر مجرد بإجماع المسلمين فما الذي حدث !!!!!!!

وقال د محمد اسماعيل المقدم في انتخابات ٢٠٠٥ في محاضرة بعنوان (السلفيون والانتخابات) :

والإسلام يرفض الديمقراطية تماما باعتبارها لا تتوافق مع عقيدتنا ولا مع ثقافتنا الإسلامية لكن أهم الاعتبارات الموجودة عند عامة السلفيين لرفض الدخول في مثل هذه الأنشطة هو الجانب الاعتقادي ، أخطر ما في الموضوع هو أن هذا بناء على دين الديمقراطية أو عقيدة الديمقراطية أن يكون الشعب هو مصدر السلطات ، والأمر الثاني : أن السياسة لعبة وهي لعبة بالدين .

وقال أيضا د. محمد اسماعيل المقدم في محاضرة بعنوان حول دخول البرلمان :

س : هل الانتماء لمجلس الشعب بصورته الحالية يمس عقيدة المسلم ويقدم في الإيمان أم لا يمس؟

ج : معلوم أن الذي يدخل المجلس لابد أولا أن يقسم على ولاء معين للدستور ولللمجلس وللوحدة الوطنية وكل هذه الأشياء لابد أن يخضع على عتبة المجلس قضية الولاء والبراء هذا الخطر الأول وحكى الله عز وجل عن موسى قوله (رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين) فلا يوجد إحرام أشد من التشريع من دون الله ، وهذا يستوجب المفاصلة وعدم التعاون إلا إذا دخلوا في دين الإسلام وأعلنوا أنها هيئة مسلمة .

وقال أيضا : الحزبية بين الجماعات مبدأ مرفوض فكيف يجوز للمسلم الذي يأمره دينه بالتحاكم إلى شريعة الله وحدها دون سواها والذي يقول له دينه أن كل حكم غير حكم الله هو حكم جاهلي لا يجوز قبوله ولا الرضا عنه والمشاركة فيه كيف يكون له أن يشارك في المجلس الذي يُشعر بغير ما أنزل الله .

ويقول أيضا د. محمد اسماعيل المقدم في محاضرة بعنوان (حقيقة التغيير) في نوفمبر ٢٠١٠ :

فبلاش ندخل في مجال السياسة لأن السياسة عميقة ، السياسة دي كلها نصب وحيل وكذب ونفاق ودجل ، التغيير هو الذي يحدث في المساجد السلفية دا الحقيقي، منتج وآثاره ملموسة — فسيبوكوا من الدخول في هذه المعارك مش معاركنا ولا مبادتنا . انتهى

وقال د: أحمد فريد في كتابه (وقفات تربوية مع السيرة النبوية) : ولعل تجربة الجزائر خير شاهد على أن طريق البرلمان والسياسة طريق مسدود لا يوصل إلى المقصود ثم هو لم يسلكه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقد رفض النبي صلى الله عليه وسلم عروض الملك والسلطان ، أن هذا المسلك منه باهظ وهو المداينة في قضية التوحيد . انتهى

وقال د. سعيد عبدالعظيم في كتاب الديمقراطية في الميزان : حكم الانضمام للأحزاب : الأحزاب بدعة منكرة ، فالانضمام إلى هذه الأحزاب هو نفسه بدعة لا يقرها الشرع فكيف إذا انضم إلى ذلك عدم تمسك رؤساء الحزب بالدين واتخاذهم الدين طريقا لنيل أغراضهم ومطلوبهم .

فهذه أقوال مشايخ الدعوة السلفية بالإسكندرية فهل حرموا دخول البرلمان لأنه لا يوجد مصلحة في الدخول كما يروج لذلك بعض إخواننا اليوم أم حرموا ذلك للجانب الاعتقادي ؟

وقفة : ولما حرم مشايخ الدعوة السلفية دخول البرلمان كما في كلامهم السابق ألم تكن فتاوى العلماء الذين أجازوا الدخول موجودة أمامهم ومع ذلك أفتوا بالتحريم فلماذا يشنع على من يقول اليوم بعدم الجواز ويتهم بمخالفة العلماء .

هذه أقوالكم فما الذي تغير هل تغير الحكم الديمقراطي أم تغير المنهج السلفي !!!!!!!

قد يقول قائل قد أفتت اللجنة الدائمة بالجواز :

التعليق على فتوى اللجنة الدائمة :

أولا : الدكتور محمد عبد المقصود بنفسه علق على فتوى اللجنة الدائمة من قبل فقال : ولا تلتفتوا إلى الترهات التي يشوش بها مرجئة العصر على عقيدة أهل السنة والجماعة ولعلكم قرأتم مرارا بيان اللجنة الدائمة وأنا أعلم أن العنبري قد أرسل رسالة إلى اللجنة الدائمة وهي رسالة مشوشة باطلة فاسدة . انتهى

وأقول : إن أصحاب هذه الفتوى أنه لم يوضح لهم في السؤال حقيقة الأمر ولو وضح لهم لما ترددوا في القول بالحرمة سؤال : وهل علم العلماء أن قانون الأحزاب ينص على عدم جواز منح أي مواطن من دخول الحزب حتى لو كان من أشد الناس عداً للإسلام ؟ وهل علم العلماء بدخول النصارى للحزب ؟ وهل علم العلماء بدخول النساء للحزب ؟ وهل علم العلماء الذين لم يسمحوا للمرأة بالتصويت في الانتخابات بترشيح المرأة لتتولى منصب في مجلس الشعب ؟ وهل علم العلماء بالإختلاط بين المشايخ ومئات النساء في المؤتمرات الحزبية ؟ وهل علم العلماء بتصوير النساء في المؤتمرات الحزبية ونشر صورهن في الصحف والمجلات ومواقع الإنترنت ؟ وهل وهل وهل وهل !!!!!

والذي يدل على ذلك أنهم لما سُئلوا عن حكم الخلف على دستور وضعي حرموا ذلك، وهناك فرق بين الدليل الشرعي والفتوى فالدليل يسلم له والفتوى عرضة للخطأ والصواب. فإن أصاب أصحاب الفتوى كان لهم أجران وإن أخطئوا فلهم أجر لأنهم من أهل الاجتهاد بخلاف غيرهم.

وإليك الفتوى : **السؤال الثالث من الفتوى رقم (٧٨٠٢) :**

س٣: أرجو إفادتنا عن بعض المسلمين الذين يقسمون بالله على احترام القوانين الوضعية مع أن هذه القوانين تعارض الشريعة الإسلامية، فهل هذا العمل من الأعمال المحرمة، حيث جرت بعض المجالس التشريعية على أن يقسم العضو عند اختياره على هذا القسم، يرجى بيان الحكم الشرعي في ذلك؟

ج٣: لا يجوز ذلك من غير يمين فكيف مع اليمين؟! ولا شك أنه مع اليمين يكون أشد إثماً.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم. اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وهذه فتوى أخرى للعلامة ابن عثيمين : سئل هل من الحكمة العمل مع الأحزاب الإسلامية التي تواجه العلمانية والشيوعية وغيرها من المبادئ الهدامة أم الحكم ترك هذه الأحزاب وترك العمل السياسي مطلقاً جزاكم الله خيراً ؟ فأجاب : الحكمة في هذه الأحزاب أن نعمل بما كان عليه السلف الصالح من سلوك الطريق الصحيح في أنفسنا أولاً ثم في إصلاح غيرنا وفي هذا كفاية في رد الأعداء والعمل مع الفرق الأخرى الضالة التي تنتسب إلى الإسلام قد لا يفيد الأعداء إلا شدة لأنه سوف يدخلون علينا من البدع الضالة ويقولون انتم تقولون كذا وكذا ... لأننا أمامهم طائفة واحدة فيحصل لنا الضرر بهذا الاجتماع المشتل على البدع والسنة لكننا نجانب هذا كله وندعو من طريق السلف الصالح وكفى به كفاية، وما هذا الفكر الذي يقول نجتمع كلنا من أهل السنة وأهل البدع في مقابلة الأعداء ما هذا النظر الا كنظر من يقول هات الأحاديث الضعيفة واجمعها في الترغيب والترهيب من أجل أن يرغب الناس في الطاعة وأن يرهبوا من المعصية وهذا خطأ ولهذا لا نرى إيراد الأحاديث الضعيفة لا في الترغيب ولا في الترهيب لا نرى إيرادها إطلاقاً إلا مقرونة ببيان الضعف لأن في الأحاديث الصحيحة الكفاية ، فهذا في طريق السلف الصالح الخالص من البدع فيه الكفاية.

وأفتى العلامة الألباني أيضاً بعدم جواز دخول مجلس الشعب.

وهذه فتوى جديدة لعلالي الشيخ الدكتور: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان عضو هيئة كبار العلماء

وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء : هذا شخص من مصر يقول : لا يخفى عليكم الأحداث القائمة في مصر من

مصارعة بعض الشيوخ المعروفين لدى الكثير من الناس من إنشاء حزب سموه حزب النور السلفي من أجل مقاومة

التيارات الليبرالية والعلمانية ، فهل يجوز للمسلم أن ينضم إلى هذه الأحزاب أو يعطيها صوته في الانتخابات ، أمحى أن

تبسطوا الجواب لحاجتنا لذلك بارك الله في أعمالك ؟

جواب العلامة صالح الفوزان حفظه الله عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء :

الواجب على المسلم في وقت الفتن أن يتجنبها وأن يتبعد عنها إلى أن تهدأ ، ولا يدخل فيها ، هذا الواجب على

المسلم . والأحزاب هذه والتكتلات قد تجر إلى شر وإلى فتنة وإلى اقتتال فيما بينها ، فالمسلم يتجنب الفتن مهما استطاع ، يسأل الله العافية ويدعو للمسلمين بأن يفرج الله عنهم ويزيل عنهم هذه الفتنة وهذه الشدة ، نعم .

ونقول لهؤلاء هل لو تراجع العلماء الذين أفتوا بجواز الانتخابات أكنتم متراجعين عن هذا أم لا ؟ !!!!!!!

إننا نرى حرمة التقليد والتعصب لأقوال العلماء من غير بينة ولا دليل ، فإن الله قال في كتابه :

{ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ }

وها هي أقوال الأئمة في ذم التقليد :

١- أبو حنيفة رحمه الله :

" إذا قلتُ قولاً يخالف كتاب الله تعالى ، وخبر الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فاتركوا قولي "

٢- مالك بن أنس رحمه الله :

١- " إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي ؛ فكل ما وافق الكتاب والسنة ؛ فخذوه ،

وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة ؛ فاتركوه " .

٢- " ليس أحد - بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلا ويؤخذ من قوله ويترك ؛ إلا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " .

٣- الشافعي رحمه الله :

١- " ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة لرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتعزبُ عنه ، فمهما قلتُ من قول ، أو أصلتُ من أصل ،

فيه عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خلاف ما قلت ؛ فالقول ما قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو قولي " .

٢- " أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لم يحل له أن يدعها لقول أحد

٣- " إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فقولوا بسنة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ودعوا ما قلت " .

٤- أحمد بن حنبل رحمه الله :

١- " لا تقلدني ، ولا تقلد مالكا ، ولا الشافعي ، ولا الأوزاعي ، ولا الثوري ، وخذ من حيث أخذوا " .

٢- " رأي الأوزاعي ، ورأي مالك ، ورأي أبي حنيفة ؛ كله رأي ، وهو عندي سواء ، وإنما الحجة في الآثار " .

٣- " من رد حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ فهو على شفا هلكة " .

قال الألباني - رحمه الله - بعد أن ذكر أقوال الأئمة في ذم التقليد :

تلك هي أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الأمر بالتمسك بالحديث ، والنهي عن تقليدهم دون بصيرة ، وهي من الوضوح والبيان بحيث لا تقبل جدلاً ولا تأويلاً ، وعليه ؛ فإن من تمسك بكل ما ثبت في السنة ، ولو خالف بعض أقوال الأئمة ؛ لا يكون مباحاً لمذهبهم ، ولا خارجاً عن طريقتهم ؛ بل هو متبع لهم جميعاً ، و متمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها . انتهى من صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم .

فإن قالوا إنما ندخل في هذه الأحزاب من باب المصالح والمفاسد وارتكاب أخف الضررين فالجواب ؟ قلنا أنه لا يجوز ارتكاب

الشرك من أجل المصلحة كما تقدم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ومع ذلك إن شروط الأخذ بقاعدة ارتكاب أخف المفسدين أن تكون المصلحة المرجوة حقيقية لا وهمية فلا نرتكب المفسدة المحققة لجلب مصلحة وهمية ،

وقد صرح المجلس العسكري أنه يسعى جاهداً لإقامة دولة مدنية ديمقراطية وقال بالحرف الواحد : لن نسمح بخمبني آخر في مصر

(يقصد الإسلاميين) فأفيقوا يرحمكم الله ، ومتى كانت النظم الديمقراطية التابع لها الأحزاب خادمة للإسلام وشريعته إن النظم

الديمقراطية من جملة مفسدها نسخ شريعة الإسلام إذ الحكم فيها للشعب وللأغلبية لا بما تخبر به الرسل عليهم السلام .

— فإن قالوا ليس هناك سبيل آخر لجلب هذه المصلحة إلا بارتكاب هذه المفسدة فالجواب؟ إنكم بهذا القول تكونوا قد حكمت أن نهج النبي صلى الله عليه وسلم غير صالح لإقامة حكم الله في الأرض مرة أخرى .

شبهة والجواب عليها : فإن قالوا كيف نترك الساحة للعلمانيين والأعداء فالجواب ؟

إننا لا نريد أيضا أن يكون للأعداء سبيل على المؤمنين ولكن كيف نصل إلى هذا ؟ بأن نخضع لقانونهم ووسائلهم ماذا سنحصل ؟ لن نحصل إلا على التنازلات . ملحوظة : نحن لا نشك أبدا في نيتهم الصادقة في نصره دين الله وإقامة شرعه ولكن هذه غاية شرعية عظيمة ولكن تحتاج أيضا إلى وسيلة شريعة للقاعدة تقول (شرعية الغاية لا تغني عن شرعية الوسيلة) ولسنا كمن يقول الغاية تبرر الوسيلة . فنحن مطالبون بالأخذ بالوسائل الشرعية والله قادر على نصر عباده المؤمنين والله عز وجل لما حرم علينا الجلوس في المجالس الشركية قال تعالى { وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا (١٤٠) النساء } هل كان يخفى على الله كيد العلمانيين الإجابة : لا قط ومع ذلك أمرنا بالابتعاد عن هذه المجالس فالخير كل الخير في اتباع أمر الله والشر الشر في مخالفة أمر الله واتباع الرأي والعقل قال تعالى { وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢١٦) البقرة } وقال تعالى : { فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا } (١٩) النساء فالصبر الصبر على المنهج على الأصول على الثواب مع التربية على العقيدة واعلم أن الله لن يتخلى أبدا عن اتباع هداية قال تعالى { وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ } (٤٧) الروم .

وقفة : نحتاج إلى تدبر القرآن الكريم ونسال من أشد طغيانا وعداء للإسلام العلمانيين أم فرعون الذي قال أنا ربكم الأعلى : لا يشك عاقل أن فرعون كان أشد عداء وكفرا : ومع ذلك قال موسى لقومه : { قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ } { ١٢٨ } قَالُوا أَوْزَيْنَا مِنْ قَتْلِ أَنْ تَأْتِنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ { ١٢٩ } { الأعراف } ولما صبروا دمر الله فرعون وقومه وكانت العاقبة للمتقين :

قال تعالى : { فَانقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ } { ١٣٦ } وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَعُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ { ١٣٧ } الأعراف

إذا : ماذا نعمل؟؟ وما الحل؟؟

: ادع إلى الله وأمر بالمعروف وانه عن المنكر وادع إلى تطبيق الشرع وطالب به وسع إلى تطبيقه بما تيسر من دعوة وإعداد وجهاد . وأعلم أن الذي ينصاع إلى الحق يؤيده الله ولن يتخلى الله عز وجل عن اتباع هداية وصار على نهج الأولين قال تعالى { ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب } وقال تعالى { وَمَنْ أَتَّبِعْ هَذَا لَا يَضِلْ وَلَا يَشْقَى } قال ابن عباس : فلا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة . وقال تعالى { إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } فلا تخافوا من العلمانيين ما دمتم متمسكين بشريعة رب العالمين ، فلا تخافوهم ما دام الذي منعكم من المشاركة هو خشية الدخول في النظام الديمقراطي الشركي .

قال ابن كثير : أي يخوفكم أوليائه، ويوهمكم أنهم ذو بأس وذو شدة، قال الله تعالى : { فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } أي إذا سول لكم وأوهمكم فتوكلوا علي والجنوا إلي، فإني كافيكم وناصركم عليهم، كما قال تعالى : { أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ } إلى قوله : { قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ } وقال تعالى : { كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ } وقال { وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ } وقال تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ } الآية، وقال تعالى : { إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ . يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ } . ومن أراد أن يزاحم العلمانيين فليزاحمهم وفق السنن الشرعية من تعليم الأمة، وجهادهم بالحجة والبرهان وإذا لم يتيسر لك عمل أي شيء — وهذا محال —

فذلك لا يبيح لك الدخول في نظام شركي .

شبهة والجواب عليها : قد يقول قائل من اخواننا وهل كل هذا الكلام الذي ذكر آنفا قد خفي على مشايخنا الذين أجازوا الدخول في الأحزاب وخوض الانتخابات ؟

الجواب : في صحيح البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ . فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ . "

ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة فقال عمر كيف تُقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ تَابَعَهُ بَعْدَ عُمَرُ فَلَمْ يَلْتَفِتْ أَبُو بَكْرٍ إِلَى مَشُورَةٍ إِذْ كَانَ عِنْدَهُ حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَأَرَادُوا تَبْدِيلَ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ . **قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري :**

وفي القصة دليل على أن السنة قد تنحى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم ، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها ، ولا يقال كيف خفي ذا على فلان ؟ والله الموفق .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

ومما يتعلق بهذا الباب (وهو احتمالية الخطأ على الكبير) أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع من الاجتهاد (هذا إن كان من أهل الاجتهاد) مقرونا بالظن ونوع من الهوى الخفي فيحصل بسبب ذلك مالا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين . [منهاج السنة النبوية - ابن تيمية]

شبهة أخيرة والجواب عليها : قد يقولوا نحن نكفر بالديمقراطية ولكن نستخدم آلياتها لتحكيم شرع الله كما يقولون اليوم- !!!!!!!!!!!!!

الجواب : وهل آليات الديمقراطية يقرها الإسلام :

آليات الديمقراطية: يراد بالآليات التي تتبعها الديمقراطية في عصرنا الحاضر مجموعة من الإجراءات والتصرفات التي منها: حرية الدعوة إلى الأفكار وتكوين الآراء، وحرية تكوين الأحزاب، وحق المعارضة للسلطة القائمة، وحق الاقتراع العام، وتنظيم الانتخابات للوصول إلى الحكم، وتداول السلطة بين أفراد الشعب، واعتماد مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات وسن القوانين. ... ودعوى الأخذ بآليات الديمقراطية دون التقيد بأساسها النظري، فيها قفز على الواقع وتجاوز للمعقول، فإن هذه الآليات لم تبلور إلا انطلاقاً مما استقر في الفكر الديمقراطي من الاعتماد على نظرية السيادة الشعبية تلك النظرية المرفوضة إسلامياً. ... ولا يمكن في الحقيقة تصور أن يقوم نظام له أصول وقواعد تُتبع ويُحتكم إليها عند الاختلاف، ولا تكون لهذا النظام جذور فكرية يرجع إليها هي التي حتمته وأوجبته، فهذا أمر مخالف لطبيعة الأشياء، وما مثله إلا كمثل من يزعم وجود شجرة لها ثمار وهي مع ذلك معلقة في الهواء من غير جذور ترتبط بها.

فالديمقراطية لا تعمل في فضاء أو فراغ قيمي، ولنضرب مثالا بذلك وهو حق الاقتراع العام: وهو حق كل مواطن، ذكرًا كان أو أنثى، عالماً كان أو جاهلاً، تقياً براً كان أو فاجراً شقياً، في أن يكون له صوت انتخابي متساو مع صوت الأفراد الآخرين تماماً بتمام. ... إن هذه الآلية إنما بنيت على أساس نظرية السيادة الشعبية، وأن الشعب كله هو الذي يملك السيادة، وأن كل فرد له نصيب من هذه السيادة متساو بالتمام والكمال مع نصيب غيره، بغض النظر عن التفاوت بين الأفراد من حيث العلم أو الجهل، ومن حيث الصلاح أو الفساد، ومن حيث الذكورة أو الأنوثة، ومن حيث الحكمة أو السفه، وإلا فما الحجة في التسوية في الصوت الانتخابي بين المتقين

والفجار، وبين العلماء والجهلاء، وبين الذكور والإناث، وبين الحكماء والسفهاء، ولو قامت جماعة من المسلمين اليوم ترفض المساواة بين العلماء والجهلاء وبين الأتقياء والفجار، فهل يمكن أن يقبل هذا منهم أم يعترض عليهم بأن هذا يخالف نظرية السيادة الشعبية. قد يقول البعض: أنا آخذ هذه الأشكال والنماذج وأحشوها بمضمون ذي أصل إسلامي، وهذا في الحقيقة قول غير ممكن الحدوث، لكن لو تنازلنا عن هذه الجزئية، فكيف يقبل أصحاب هذا القول النزول عن المضمون المستند إلى الأصل الديمقراطي، ويصرون على التمسك بشكلها؟ ويقال لهم: إذا أقررتم بأن الشريعة لديها المضمون الصالح الذي لا تحتاج معه إلى الاعتماد على الغير، أفلا يوجد عندها الشكل الملائم لذلك المضمون؟ ... إن الأشكال أطر حاوية للمضامين، فإذا قيل إنه لا توجد أطر إسلامية يمكن أن تحتوي المضمون حتى يحتاج إلى استعارتها من النظام الديمقراطي، كان ذلك قدحا في وجود المضمون نفسه.

ويترتب على الأخذ بتلك الآليات المذكورة إجمالا أمور تفصيلية كثيرة منها:

الدعاية: الدعاية للنفس وبيان إمكاناتها وتفوقها على غيرها أحد التصرفات التي يستخدمها الفكر الديمقراطي، لتعزيز طلب الثقة من الشعب، والوصول إلى الحكم، وهذا التصرف مرفوض شرعا إذ لا يجوز للمسلم أن يزكي نفسه، ولكن الإنسان الصالح أعماله هي التي تحبر عنه وليس أقواله، فإذا اجتهد المسلم في العناية بالشأن العام وبالعامل الاجتماعي ابتغاء وجه الله، وعرفه الناس من خلال ذلك ومدحوه على فعله وأحبوه، فتلک عاجل بشرى المؤمن فعن أبي ذر قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أرأيت الرجل يعمل العمل من الخير ويحمده الناس عليه، قال تلک عاجل بشرى المؤمن، لكن لا ينبغي له هو أن يعلن عن نفسه أو يزكيها قال الله تعالى: "فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى" [النجم: ٣٢]، ولا يصلح أن يقال: لا يدعو هو لنفسه بل يتولى ذلك الأمر أحد غيره، لأن هذا التصرف نابع من الأسر النفسي الذي أسر به النظام الديمقراطي نفوس الناس، وما هذا التصرف إلا تحايل على الشرع في هذه المسألة، ومع ذلك فقد ورد في الشرع ما يبين النهي عن ذلك فقد أخرج مسلم في صحيحه: "عن همام بن الحارث أن رجلا جعل يمدح عثمان فعمد المقداد فجثا على ركبتيه وكان رجلا ضخما فجعل يحثو في وجهه الحصباء فقال له عثمان: ما شأنك؟ فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا رأيت المداحين فاحثوا في وجوههم التراب" كما لا يصلح في هذا المقام أن يحتج محتج بقول يوسف عليه السلام: "إني حفيظ عليم"، لما سبنيه في الفقرة القادمة، هذا مع الأموال الطائلة التي تنفق على هذه الدعاية-ولوصرفت في وسائل الدعوة إلى دين الله المشروعة لكانت أفع وأنجح.

طلب الولاية: يقوم الفكر الديمقراطي على طلب الولاية للنفس، بل وعلى الصراع من أجل ذلك، فما تكوين الأحزاب، ونشر الدعايات، وخوض الانتخابات، إلا للحصول على الولاية، وهذا أمر منهى عنه، فالمسلم منهى عن طلب الإمارة لنفسه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنا والله لا نولي على هذا العمل أحدا سألناه ولا أحدا حرص عليه" وقال صلى الله عليه وسلم: "لن، أو لا نستعمل على عملنا من أراده" وقال صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن سمرة: "يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة أو كنت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها"، وهذا يشمل طلب الولاية بكل الطرق: سواء كان بطريق القهر والغصب لأموال الناس، كما هو الحاصل في كثير من البلدان، أو كان بطريق الطلب ممن له أن يعطي ذلك ويمنع، أو كان بطريق الترشيح في الانتخابات وطلب التأييد من الناس لذلك، ولا يصلح معارضة هذه الأدلة وهدية صلى الله عليه وسلم في إسناد الإمارة بقول يوسف عليه السلام: "اجعلني على خزانة الأرض إني حفيظ عليم" وذلك لأمرين: الأمر الأول أن هذا من شرع من قبلنا، والعلماء في شرع من قبلنا لهم قولان: الأول أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه، والثاني: أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا إلا إذا ورد في شرعنا، وعلى كلا الرأيين لا يصلح أن يحتج بما فعله يوسف عليه السلام في شرعنا، فإن طلب الإمارة لم يأت في شرعنا إلا على سبيل النهي عنه.

التعددية الحزبية: من الآليات المعتمدة في الفكر الديمقراطي التعددية وهي أوسع من السماح بتشكيل أحزاب متباينة في رؤاها، فالتعددية التي ظاهرها عند البعض السماح بالاختلاف في الرؤية حول بعض التصورات المتعلقة بأمور المصالح ونحوها، هي في حقيقتها إباحة لجميع المعتقدات والأفكار والتصورات في المجتمع، وبأحقية كل فرد أو جماعة في تكوين الآراء والمعتقدات الخاصة، ولعلم جماعة إسلامية تخوض في لعبة الديمقراطية، بأن التعددية في الديمقراطية تعني ذلك، وأن عدم الموافقة عليه يعني عدم الموافقة على الديمقراطية،

فقد صُرحَت تلك الجماعة أنه لا مانع لديها حتى بعد وصولها إلى الحكم من السماح بقيام حزب شيوعي، وهو ما يتعارض تعارضاً واضحاً مع المقررات الإسلامية إذ من الثابت أن من ارتد عن دينه فعليه أن يتوب أو يواجه الحد الشرعي، لا أن يسمح له بتشكيل حزب ينظر إلى الأمور من خلاله، ويدعو الناس إلى تصوراته.

وتعد حرية تكوين الأحزاب السياسية أحد أهم مظاهر السماح بالتعددية السياسية في المجتمعات وخاصة بعد تقرير مبدأ الاقتراع العام، لكن على أي شيء يبنى هذا التعدد أو ما المسوغ له؟ هو تعارض الإرادات والرؤى والتصورات تعارضاً بيناً بحيث لا يسع الجميع أن يكونوا في حزب واحد، فالديمقراطية على ذلك تفرق ولا تجمع، وهو واضح حتى من الممارسات داخل الحزب الواحد فإن الحزب يظل حزبا واحدا متماسكا ما دام أعضاؤه متفقين في أسسه العامة وتوافقت تصوراتهم إزاء القضايا المهمة، فإذا حدث خلاف مهم في هذه الرؤى فإن الحزب يتحول إلى هيئة عامة تظل عدة أجنحة متباعدة فيما بينها، وقد يصل الاختلاف إلى درجة لا يتمكن معها الأعضاء من التعايش فينشق الحزب إلى حزبين أو عدة أحزاب، مما يعني أن الديمقراطية لا تنمو إلا في ظل الاختلاف الأغلبية: ... عند اختلاف الرؤى في النظام الديمقراطي ينظر إلى الأغلبية على أنها ممثلة للإرادة الشعبية العامة، وهذا يعطيها صفة العصمة أو صفة الصواب، بينما يلتصق برأي الأقلية صفة الخطأ، لكن من حق الأقلية أن تحاول ضم من تستطيع إلى صفوفها والقبول بأطروحاتها لتحقيق الأغلبية لتلك الآراء، حتى تتحول من صف الرأي الخاطئ إلى صف الرأي الصواب.

فآليات الديمقراطية تعمل على توطين الفساد وإعطائه الصبغة الشرعية حيث يكثر التحايل بهذه الآليات عبر التصويت، ويتم تغيير القوانين ويصبح هذا التغيير مشروعاً ليس إلا لصدوره عن الأغلبية حتى وإن كان مجافياً للصواب، فتستطيع الأغلبية تغيير القانون الذي يجرم بعض تصرفاتها لتصبح تلك التصرفات بعد التصويت صواباً، والأمثلة كثيرة، فآليات الديمقراطية لا تمنح من تقنين الظلم وجعله شريعة ينبغي على الناس قبولها والعمل بها ... وآليات الديمقراطية لا تؤدي إلى التعبير عن إرادة الناخبين: ... إخفاق الآليات الديمقراطية في التعبير عن إرادة الناخبين، فبعد انتخاب النواب ينفصل النواب عن ناخبهم فلا تكون لهم عليهم سلطة، ويظل الناخب في كل ذلك يعبر عن آرائه وتصوراته، أو آراء الحزب وتصوراته، كما أن فكرة تعبير النائب عن آراء ناخبه هي في الحقيقة فكرة ساذجة فإن الناخب للنائب قد يتجاوزون العشرات من الآلاف، ولكل منهم رأيه بحكم ثقافته ومصالحه، التي تختلف في قليل أو كثير عن آراء الآخرين، فكيف يكون النائب معبراً عنهم ناهيك عن الذين لم ينتخبوه.

وقبول الحل الديمقراطي يقضي على الحل الإسلامي: ... وقبول الحل الديمقراطي هو في حقيقته الموافقة على كونه بديلاً عن الشريعة، فلا يمكن مع وجود هذا الحل أن يطالب المسلمون بحكامهم بتطبيق الشريعة، لأنه يقال لهم والحالة هذه: أمامك الشعب وهو حجة يفصل في هذه المسألة، وهنا يقول أصحاب الحل الديمقراطي: هذه فرصتنا التي ننتظر حيث يخلى بيننا وبين الناس، فنقتنعهم بما لدينا من التصور الإسلامي للسياسة، لكن كان هؤلاء نسوا أو تناسوا أن كل النظم في الدول الإسلامية التي سلكت هذا الطريق الديمقراطي تنص في قوانينها على عدم جواز إنشاء أحزاب على أسس دينية، وهذا مما يبين أن الديمقراطية في فهم السياسة تقترون بالعلمانية، والغرب الديمقراطي (الغاطس في ديمقراطيته إلى الأذقان) لن يقف مع المسلمين (الديمقراطيين) في هذه الحالة، بل سيقف مع أصحاب الحلول غير الديمقراطية إذا تعلق الأمر بالإسلام، ولسنا ندعي علم الغيب بذلك، فأمامنا موقف الغرب من وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ للحكم في الجزائر، والمثل القريب في فلسطين وموقفهم من حركة حماس.

لكن وماذا يعني رفضنا للديمقراطية؟ ...

لكن رفضنا للديمقراطية لا يعني-كما يصور ذلك الديمقراطيون-إقرار التسلط والرضا به، وإهدار مكانة الشعوب، والاستهانة بإرادتها، فإن تصوير الأمور على أنه إما القبول بالديمقراطية وإما القبول بالديكتاتورية هو تسطيح مغل بالمسألة، وهو نوع من الإرهاب الفكري الذي يحاول أن يجر الناس إلى قبول الديمقراطية بالإكراه، وهو مشابه لقول بوش -عندما أراد أن يجر الدول معه في العدوان على الآخرين- من ليس معنا فهو علينا.